مجلة المنهل ـ المجلد: 07، العدد: 02 (2021م) ـ ص ص 231 – 250
ISSN : 2437 – 1068 • EISSN 8392-2710

دعوى تساهل المحدثين مع الوضاعين والأحاديث الموضوعة بين الحقيقة والمجازفة

" قراءة في تقريرات بعض العقلانيين المعاصرين "

The claim of leniency by the hadiths with the lowly and the hadiths placed between truth and risk "A reading in the reports of some contemporary rationalists."

رابـح بلخـــير(*)

كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 01 (الجزائر)

Hamime1427@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2021/05/23	2021/09/12	2021/11/13

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

يسلط هذا البحث الضوء على جانب من جوانب الموقف العقلاني المعاصر من السنة النبوية، وذلك من خلال استعراض مواقف بعض رموزه من الوضع في الحديث النبوية، محاولا الكشف عن ملابسات ادعاءاتهم وبيان حججهم، وفي المقابل يستظهر الباحث حقيقة تلك الادعاءات من خلال النظر في منهج المحدثين وطريقة تعاملهم مع الموضوعات وآليات مكافحتها مستعينا في كل ذلك بالمنهج التاريخي والنقدي لتوصل الباحث إلى نتائج أهمها: سلامة منهج المحدثين من الخلل وبراءتهم من الوضع، وأن دعوى العقلانيين المعاصرين بعيدة عن الحقيقة وخالية من الدقة.

الكلمات المفتاحية: عقلانيون معاصرون؛ محدثين؛ الأحاديث الموضوعة؛ الجرح والتعديل.

Abstract:

This research sheds light on one of the aspects of the contemporary rational position of the Prophet's Sunnah, by reviewing his positions on the status of the Prophet's hadith, trying to uncover the circumstances of his claims and explaining his arguments, and in return the researcher reveals the truth of those claims by looking at the methodology of the modernists and their way of dealing with the topics. And the mechanisms of combating them, using the historical and critical methodology, to reach the researcher to the most important conclusions: the integrity of the modernist approach from the defect and their innocence of the situation, and that the claim of contemporary rationalists is far from the truth and devoid of accuracy.

Keywords: contemporary intellectuals; modernists; fabricated hadiths; wounding and modification.

(*) المؤلف المراسل.

1.مقدمة

لم يحدث صراع فكري في تاريخ الأمة الإسلامية حول شيء، كما حدث حول السنة النبوية، ذلك أنها تعرضت للكثير من الأحداث التي جعلت علماء الأمة يستبسلون في الدفاع عنها والحفاظ عليها أمام محاولات الكيد والعبث التي مارسها الزنادقة والوضاعون، وقد حظي المحدثون على الخصوص بشرف هذه الخدمة وبلغوا في ذلك الذروة في الإتقان، يظهر ذلك جليا في تلك العلوم الكثيرة والمصنفات الغزيرة والتي تهدف إلى صون الحديث النبوي لإبقائه سليما، غير أن تلك الجهود لم ترض بعض الكتّاب المعاصرين، معتبرينها غير كافية، بل وصل الحد ببعضهم إلى اتهام المحدثين أنفسهم بوضع الحديث أو التساهل مع الوضاعين، ومن هنا تأتي إشكالية هذا البحث:

1 – ما هي الحجج والقرائن التي ارتكز عليها العقلانيون المعاصرون في اتهام المحدثين بالوضع.

2 – ما حظ تلك الحجج من النظر مقارنة بواقع المحدثين.

3 – هل عجز المحدثون أو قصروا في حماية السنة النبوية أمام مد الوضاعين.

4 – ما هي جهود المحدثين في مكافحة الوضع، وما هي الآليات التي وضعوها ليحفظوا السنة.

أهداف البحث:

1 – الكشف عن حقيقة دعوى العقلانيين المعاصرين حيال الوضع في الحديث النبوي.

2 – بيان دقة المحدثين ومثابرتهم في تنقية السنة النبوية.

3 – استعراض بعض جهود المحدثين في مكافحة الوضع.

المنهج المتبع:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي والمنهج النقدي، حيث يستخدم المنهج التحليلي في استظهار آراء العقلانيين المعاصرين، أما المنهج النقدي فمن خلاله يتم بيان وجه الخطأ في آراء القوم، والرد عليه بما يستوجبه البحث العلمي من خلال التوثيق والتحاكم إلى أهل التخصص.

2. المبحث الأول:

دعاوي العقلانيين المعاصرين التي وجهوها للمحدثين حول الوضع في الحديث

1، 2. المطلب الأول: دعوى إسماعيل أدهم.

أدخل انطلق الباحث في دعواه من مسلمة يقينية مفادها أن الحديث كله باطل موضوع، وأنه لا شيء يمكن الاعتماد عليه إلا القرآن، وما توصل إليه الكاتب من مسلمات حول هذا الشأن ما هو إلا نتيجة لدراسته المطولة والتي يقول فيها «..وظهر لي من خلال بحثي أن الحديث مختلق جله إن لم يكن كله على الرسول، وأن السيرة معظمها أقاصيص، وأن القرآن هو المصدر الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه والاستدلال بآياته على وقائع التاريخ» (أدهم و أحمد، صفحة 05).

يفيدنا هذا الكلام أن إسماعيل أدهم يطمح إلى تنحية السنة، وتخلية القرآن من التفسير الذي جاءت السنة ببيانه، **قال الله تعالى:** ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ **[النحل: ٤٤]**، فإذا تركنا السنة واعتبرناها مختلقة كما يرى هذا الرجل، فكيف سيظهر بيانه ﷺ، وإذا كانت السنة كلها مختلقة والتي من مصادرها عن المسلمين صحيح البخاري ومسلم والموطأ وكتب السنن والمسانيد، فلا شك أن الحمل في كل هذا –وفق زعمه– على المحدثين، وأنهم هم من اختلق هذا الزخم الهائل، وإلا ما وجه هذه الدعوى، وما هو القصد منها؟!، ولو قدّر واعتمد الناس على دراسته هذه لنسفنا كل التاريخ الإسلامي دون استثناء، وهذا ما جعله يقول: «فإذا كان ما ذهبت إليه من الشك في الحديث صحيحا وهذا ما أعتقده، فهذا الشك له قيمته من الوجهة الدينية، لأن الشك في صحة الحديث يجعل جانبا من أصول التشريع ينهار» (أدهم و أحمد، صفحة 06)، وهذا الكلام أيضا يعتبر تشكيكا صريحا نزاهة المحدثين بل في السنة ككل، فطالما أن الحديث غير ثابت عنده، فلا وجه لذلك إلا أن يكون موضوعا، ومما يؤكد هذا قوله عن نقد السنة بميزان القرآن: «ومن كل هذا كان لا مندوحة من البحث على ميزان آخر يكون أكثر دقة، وهذا ما دفع المحدثين وعلماء الحديث فيما بعد، إلى انتحال الإسناد ليصبغوا الحديث بصبغة علمية» (أدهم و أحمد، الصفحات 20–21).

وقال أيضا: «فكم من حديث نطمئن إليه بدعوى صحة سنده، وفي الواقع إن هذا الاطمئنان ضعف في النظر، فمن يدريني أن الاختلاق لم يصل إلى الإسناد؟ ومن يدريني أن الحديث ليس مختلقا مع إسناده، مسألة هامة كل الأهمية، لم تطرأ على بال أحد وبقيت سرا في جوف الزمان إلى اليوم، لم يتفطن إليها أحد سواه، هكذا يريد أن يقول، وبهذا الإفراط في طلب الحقيقة يتوسع إسماعيل أدهم في رد السنة والتشكيك فيها، وكأن الدكتور يريد أن يقول أنه أشد تحريا من علماء الحديث السالفين، من خلال تشكيكه

في السنة، فهل يمكننا أن نقول: وما يدرينا أن ما قرأته من كتب هوميروس وأرسطو لا تكون إلا منتحلة عليهم؟؟.

ويقول أيضا متهما المحدثين المتأخرين بوضع الأسانيد: «من الغريب أن نرى المتأخرين من مدوني الحديث يسندون الأحاديث إلى رواتها حتى عهد الرسول، مع أن القدماء لم يعرفوا الإسناد، ولم يذكروا عمن أخذوا وصح أخذهم عن غيرهم، ولنا أن نتساءل من أين أتى للمتأخرين من المحدثين سلسلة أسماء الرواة حتى عهد الرسول، مع أن القدماء منهم لم يرووا لنا عمن أخذوا؟ هذه معضلة من معضلات علم الحديث، ولا جواب لهذا اللهم إلا القول بأن بعض المتأخرين من المحدثين اختلقوا الإسناد اختلاقا ليصبغوا الحديث بصبغة علمية» (أدهم و أحمد، الصفحات 17-18).

إن أسهل شيء يمكن تبنيه في أي لحظة، هو الدعاوى العارية عن دليلها، وهذا ما يعرف بالإنشاء، فيمكننا عَدُّ ما سوَّده إسماعيل أدهم من قبيل الإنشاء، لأن الفرق بين الإنشاء والعلم، أن الأخير مبني على الدليل والحجة المعضدة للكلام، في مقابل الإنشاء؛ فكل واحد يمكن أن ينشئ ما يحلو له من كلام، فمن مِنَ القدماء لم يكن يعرف الإسناد؟، حينما يقول "من الغريب أن نرى المتأخرين من مدوني الحديث يسندون الأحاديث إلى رواتها حتى عهد الرسول، مع أن القدماء لم يعرفوا الإسناد"، أليس هذا عين الغرابة، ومن هم القدماء الذين يعنيهم الرجل؟ هل يعني الصحابة أم التابعين أم من كان بعدهم؟، ولعل أكبر مكذب لهذه الفرية- إن صح التعبير- هو واقع الرواية.

ولا يظنن أحد أن الرجل قصر التهمة بالوضع على المتأخرين فقط، بل إنه قد تجشم الطعن في الصحابة كما أسلفت في البداية، فقال: «انتهى بنا البحث إلى شيء إن لم يكن يقينا كله، فهو قريب من اليقين؛ وذلك أن الكثرة المطلقة من الحديث، ليست من كلام الرسول في شيء؛ وإنما هي منتحلة بعد وفاة الرسول بنصف جيل على أقل تقدير...وأكاد لا أشك في أن ما بقي من الحديث قليل جدا، لا يتجاوز أصابع اليد عدا، ولا يمثل شيئا ولا يدل على شيء، ولا ينبغي الاعتماد عليه في استخراج التاريخ الصحيح للرسول، وكل ما تقرؤه في كتب الحديث على أنه كلام النبي أو روايات تكلم بها صحابي عن الرسول، فإنها ليست منه في شيء؛ وإنما هو انتحال الرواة واختلاق بعض الصحابة أو صنعة التابعين أو اختراع القصاص والمفسرين والمتحدثين» (أدهم و أحمد، صفحة 22).

إن الحكم على شخص ما بالكذب، يحتاج إلى قرائن وملابسات كثيرة، بها نستطيع الجزم بكذبه من عدمه، هذا إذا كان مع آحاد الناس، فما بالنا وهو يحكم بهذا الجزاف على خيرة القرون وهم صحابة رسول الله ﷺ.

ولست أدري ماذا أبقى هذا الرجل من الإسلام بعد القرآن، فإذا لم يبق من الأحاديث سوى عدد أصابع اليد، فإن مفهوم كلامه أن ما اتفقت عليه الأمة طيلة أربعة عشر قرنا من العمل بالسنة، إنما كان من قبيل الوهم الذي لا طائل منه.

ويقول أيضا: «إن علماء الحديث وناقديه لم يعنوا بانتقاد المتون نقدا علميا، لأنها تغاير مبادئهم الأولى ومقرراتهم في الحديث، وتعد شكا في نزاهة الرواة، ومنهم العدد الكبير من صحابة الرسول، وهذا الشك إن وصل إلى حد الارتياب في نزاهة الصحابة، فإنه يعصف بأصول الدين الإسلامي، لأن الصحابة هم الذين رووا القرآن ودونوه، وهم الذين تحدثوا بالحديث، فأخذته عنهم العصور المتأخرة» (أدهم و أحمد، صفحة 22).

في هذا الكلام التصريح بانتقاد قواعد المحدثين، فحكمه على الصحابة بوضع الحديث، ما هو إلا أثر من آثار قواعده التي يراها كافية في التشكيك في نزاهة الصحابة، وطالما أن الصحابة عنده محل اتهام تجاه السنة بالانتحال، فلا مانع أن تطال يدهم القرآن بالتحريف، وهذا في حقيقته طعن في سلامة القرآن الكريم، والحق الذي لا مرية فيه ولا ريب أن ما يرومه هذا الرجل من خلال ما تم عرضه، إنما هو الإسلام ككل وليس هذا الكلام من قبيل التخرص الجزافي، وإنما هو صريح كلامه الذي أبدى الكثير منه في ثنايا ما يكتب ، كما عبر عنه بقوله في الفقرة السابقة: «وهذا الشك إن وصل إلى حد الارتياب في نزاهة الصحابة، فإنه يعصف بأصول الدين الإسلامي».

2،2. المطلب الثاني: دعوى جمال البنا:

كثيرة هي آراء جمال البنا حول السنة النبوية، ولا أحسب قضية إلا وأدلى فيها برأيه الخاص، وتجده يصرح مفتخرا بها، وما اتهامه للمحدثين بوضع الحديث إلا واحدة من تلك الأشياء التي راح يروجها في كتاباته، ولعل أخطرها كتابه الذي تجنى فيه على أئمة الحديث صراحة، وقد وسمه ب"جناية قبيلة حدثنا!!" (البنا)، وكأن المحدثين جناة في قفص الاتهام يجب محاكمتهم.

يقول البنا في سياق حديثه عن آداء المحدثين في تنقية السنة: «بانتصاف القرن الثاني حتى كان العالم الإسلامي يموج بفيوض متلاطمة من الأحاديث تصل المليون عددا...وانصبت جهود علماء الإسلام عليها بحثا وتنقيبا وغربلة، ثم ترتيبا وتصنيفا لاستخراج الأحكام، وبذل العلماء في هذا جهودا مضنية، ووضعوا أسس علم جديد وقعدوا القواعد، وعينوا المعايير وظهر دهاقنة[كذا] الحديث، يحي بن معين، والمديني، وأحمد بن حنبل، وإسحق بن راهويه...الخ، ولكن ما انتهينا إليه من دراسة تؤكد أن

الخرق قد اتسع على الراتق، وأن جهابذة الحديث قد دق عليهم كثير من الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة، فسمحوا بوضعها في كتب الصحاح» (البنا، صفحة 14).

إن ما يمكن قوله بعد هذه الفقرة، أن جمال البنا يحاول وصف المحدثين بالعجز عن آداء الدور المنوط بهم، ومع أنه أثنى على جهودهم، – وهذا في ظني من باب التظاهر بالموضوعية– فإن لاحق الكلام ينسف سابقه، على اعتبار أن المحدثين سمحوا بوضع الأحاديث الموضوعة في الكتب الصحاح، ولفظ السماح معناه عدم الممانعة مع العلم المسبق، فإن كان ما قاله البنا صحيحا، فإن في هذا غش للأمة من المحدثين، وإن كانت الأخرى– وهذا هو المؤكد– فإن جمال البنا يريد تشويه سمعة المحدثين، وأنهم بلغوا مرتبة من العجز الذي أرداهم إلى تفويت بعض الدقائق الضعيفة والموضوعة، فهل بلغ مستوى البنا إلى أن يدرك ما عجز عنه علي ابن المديني وابن أبي حاتم والبخاري؟!.

ويقول بعد كلامه السابق: «ولا نستطيع أن نلوم علماء الحديث وقتئذ على هذا، لأن فهمهم الذي دخل مرحلته السلفية ما كان يمكن أن يتبينها، وإذا كان العلماء في عصرنا هذا لم يتبينوها فكيف يحق لنا أن نطالب الأولين به..» (البنا، صفحة 15).

لعل ما يمكن قوله تجاه عبارته الأخيرة، أنه لو كان معيار النقد الحديثي وكشف علله مبني على التكنولوجيا العصرية، وما تحويه من دقائق فائقة واختراعات هائلة، لكان واجبا علينا أن نذعن لهذا الطرح، ولكن المشاهد من واقع المحدثين يلمس –غير ذلك– منهجا متناسقا، مبنيا على تتبع واقع الرواية من حيث حسن السماع وجودة الآداء الدقيقين، فعلم الحديث لا يخضع لقواعد مطردة كلية تجري عليها القواعد التجريبية، بله النظريات العلمية التي جرى عليها العصر الحديث، قال ابن رجب ' عن طريقة نقد الأئمة للحديث:«ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه» (ابن رجب الحنبلي، 1421هـ– 2001م)، فالأمر إذن مرده إلى ملكة مكتسبة تحتاج إلى دربة واسعة ونظر في كتب الحديث والرواية والرجال وعلم العلل، عندها فقط يمكن للباحث أن يدلي برأيه في عملية النقد، قال ابن رجب ' مبينا حال من يمكنهم الخوض في بيان درجة الحديث: «حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، **لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان**، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، **وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة، التي خصوا بها عن سائر أهل العلم**» (ابن رجب الحنبلي، 1421هـ– 2001م).

فكل ما نص عليه هذا الإمام يحتاج إلى زاد معرفي كبير بهذا العلم، من خلال المقارنة بين الروايات وآراء النقاد والترجيح بينها، أما من رضي بما دون ذلك، فلا أخاله إلا متسورا لجدار فيه دق عنقه أمام هذا القدر الهائل من المرويات والآراء المتجاذبة في بعض الأحيان، ليصل بعد جهد مضن إلى القول الفصل في الحديث الواحد، فأين التكنولوجيا التي يتبجح بذكرها جمال البنا؟.

ومما قاله البنا عن تخاذل المحدثين– زعم– في محاربة الحديث الموضوع والوضاعين ما نصه: «فإذا كان موقف المحدثين من الحديث الضعيف يمثّل انزلاقة كبيرة من التشدّد إلى الترخص، فإن موقفهم من الحديث الموضوع يمثل النهاية التي وصل إليها هذا الترخّص، ذلك أن المحدّثين اعتبروا الحديث الموضوع نوعا من أنواع الحديث الضعيف، وإن كان أسوأها، بينما كان المفروض أن يستبعد الموضوع من دائرة الضعف والقوة، وكان يجب أن ينددوا بالوضّاعين تنديدا شديدا، وأن يوقعوا عليهم وعيد رسول الله: **(مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَالْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)** (البخاري، 1407–1987)، ولا يمكن فهم هذا الموقف المتخاذل، إلا إذا كان هناك تبرير موضوعي جعلهم يقفون هذا الموقف، وإن لم يشيروا إليه صراحة» (البنا، نحو فقه جديد – السنة ودورها في الفكر الجديد–).

لقد ظنّ البنا حين يعترض على المحدّثين بأنهم جعلوا الموضوع نوعا من أنواع الحديث، أنه تنازل منهم بهذا الاعتبار للوضاعين، والإجابة عن هذا الأمر تتمحور في جزئيتين:

أولا: فجعل الموضوع من أنواع الحديث، كما قال الصلاح في مقدّمته: «اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة» (الشهرزوري، 1406هـ – 1986م)، ليس تنازلا، وإنما سيق من باب اشتراكه مع غيره من أنواع الحديث في كونه مما يحدّث به، قال الحافظ في نكته معلقا على ابن الصلاح: «هذه العبارة سبقه إليها الخطابي واستنكرت، لأن الموضوع ليس من الحديث النبوي، إذ أفعل التفضيل إنما يضاف إلى بعضه، ويمكن الجواب بأنه أراد بالحديث القدر المشترك، وهو ما يحدّث به» (ابن حجر العسقلاني، 1404هـ– 1984م).

وقال السخاوي أن هذا الإطلاق إنما هو: «بالنظر لما في زعم واضعه، وأحسن منها أنه لأجل معرفة الطرق التي يُتوصّل بها لمعرفته، لينفى عن المقبول ونحوه» **(شمس الدين السخاوي، 1426هـ).**

قال الشيخ عبد الكريم الخضير في شرحه على النخبة: «وقد أجيب بأنهما لم يقصدا بالأحاديث الأحاديث النبوية، بل مرادهما ما هو أعم من ذلك، وهو ما يتحدث به، أو سمّي بذلك تجوُّزاً حسب دعوى من اختلقه» (الخضير، ، 1426هـ).

ثانيا: أن صنيع المحدّثين مع الأحاديث الموضوعة، وتحذيرهم منها في مصنفاتهم، يدلّ على علمهم بها وإدراك خطرها، ولا ولن يروج الموضوع على المحدّثين بحال، وهل وضعت هذه الفنون وألفت المؤلفات، وقام سوق الجرح والتعديل، إلا لهذه الغاية النبيلة الشريفة؟.

وبيننا وبين البنا كتب الرجال وكتب المصطلح وجميع مصنّفات المحدّثين، فهل فيها من يدعوا إلى تبني الموضوعات واعتبارها في العمل؟.

ومما قاله أيضا في السياق ذاته عن المحدثين: «إنهم استشفوا بحاستهم الدينية أن الأمر في الحديث الموضوع أكبر من أن يكون (فلتة) أو حالات فردية، إنه ظاهرة وله دور في فرض نفسه على الحديث، فإذا كان هذا الدورهو آونة الكيد للإسلام من أعدائه، فإنه من ناحية أخرى- وهي الناحية التي تضمّ الأغلبية الساحقة من الأحاديث الموضوعة- تتناول الرقاق التي وضعها شيوخ بدافع من غيرتهم على الإيمان، أو كما قالوا إنهم لم يكونوا يكذبون على الرسول ولكن كانوا يكذبون للرسول، ومن شأن هذا التكييف الأخير أن يغيّر النظرة إليهم، وإلى أحاديثهم، فبدلا من التنديد بهم ولعنهم وإيقاع وعيد الرسول بهم، فإنهم اعتبروا الحديث الموضوع صنفا من أصناف الحديث الضعيف، التي لا يعمل بها إلا في الفضائل، ولعلّهم عذروا هؤلاء الوضّاعين الطيّبين، وأحسّوا ببواعثهم النفسية» (البنا، نحو فقه جديد – السنة ودورها في الفكر الجديد-، صفحة 109).

من خلال ما سبق نجد كلام البنا يتلخص في نقطتين:

1- خطأ المحدّثين في اعتبارهم الحديث الموضوع نوعا من أنواع الحديث الضعيف، وقد أجيب عنه.

2- أن المحدّثين برّروا للوضّاعين صنيعهم، وهذا في ظنّه موقف متخاذل تجاه ما ينبغي أن يجابَه به الوضّاعون.

3، 2. المطلب الثالث: محمد شحرور

لقد اهتدى محمد شحرور إلى فكرة تجعل حكمه بالوضع على الحديث مقبولا لدى قرّائه، وذلك من خلال قاعدة عنده، تفيد أن أي حديث لا يتوافق مع ما يراه، فهو مكذوب بكل بساطة، والتهمة فيه مردّها على الرواة، الشيء الذي يستوجب استبعاد كل تلك الأحاديث، فقال: «فحين يقولون إن الحديث النبوي كما هو مكتوب في كتب الحديث بين أيدينا وحي، ويثبت بعد ذلك بالبرهان وجود خطأ أو تناقض في أحد هذه الأحاديث وما أكثرها، فهم يبذرون القضاء على الحديث النبوي كلّه، صحيحه ومتناقضه، وبالتالي يقضون على النبوّة، أمّا نحن فتعليقنا على هذه الأحاديث: " كذب الرواة وصدق الله ورسوله"، إن علينا... أن نقف من هذه الأحاديث موقفا جدّيّا، وأن نعيد النظر فيها، ونعرض ما يتعلّق منها بالأحكام على كتاب

الله، نستبعد ما يتعارض معه ونبقي على ما بقي للاستئناس، حيث سيتمّ استبعاد كل أحاديث الرّقاق والغيبيات والإخبار عن المستقبل وفضائل الأمكنة» (شحرور، صفحة 161).

حينما نتأمّل كتابات شحرور وجمال البنا وحسين أحمد أمين نفهم عمق المأساة في فهم العقلانيين ومناهجهم المسلوكة في نقد السنّة، وكذلك نعرف كثرة السبل التي يسلكها هؤلاء الناس، وهم ينسبون أنفسهم للفكر والاطلاع، وليس لهذا البحث أن يفصّل في دقائق هذه الطرق وتجلية فروقها المتشعّبة، ولكن من شأنه أن يظهر بعض آراء هؤلاء الكتّاب تجاه المحدّثين، كاشفا في الوقت نفسه واقع المحدّثين جهده، ولعل رمي المحدّثين بالوضع هو أقرب سبيل لخروج العقلانيين من أزمة ردّ الحديث التي لا مبرر لها سوى آرائهم المتضاربة، ولأن السنّة ألصق بالمحدثين من غيرهم، فكان ماذا؟ سوى دعاية أذاعوها وأرادوا من الناس أن يصدّقوها ولكن؛ هل واقع المحدّثين كما وصفوا؟ هذا ما يبرزه الفرع الثاني.

3. المبحث الثاني:

أساليب المحدثين في مكافحة الأحاديث الموضوعة والتحذير من الوضاعين.

لقد أدرك المحدّثون خطورة الوضع والكذب على النبي ﷺ، فاحتاطوا له واجتهدوا في الاحتراز منه غايتهم، برز هذا الجهد فيما يلي:

1، 3. المطلب الأول: الكلام في الرواة جرحا وتعديلا:

يعتبر علم الجرح والتعديل من بين أهم الدعائم التي حفظ الله بها حديث النبي ﷺ، وقد وردت نصوص كثيرة من علماء الحديث تحث على وجوب بيان حال الرواة لما في ذلك من مصلحة، فقال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثما بفعله ذلك، غاشا لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار التي يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة، أكثر من أن يُضْطَرَّ إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع» (النيسابوري القشيري، 1412هـ-1991م،).

وممن بيّن ضرورة الكلام في الرواة، الإمام ابن أبي حاتم في تقدمته لكتابه الجرح والتعديل فيقول: «فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيءٍ من سنن رسول الله » إلا من جهة النقل والرواية، وجب أن نميّز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم، وأهل الحفظ والثبت والإتقان، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ

والكذب، واختراع الأحاديث الكاذبة، ولمّا كان الدين هذا الذي جاءنا من الله عزّ وجلّ، وعن رسوله » بنقل الرواة حقّ علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة، والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة، والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى، وحفظ للحديث» (الرازي، 1271 هـ 1952 م).

فهذه النصوص التي ذكرتها، تُبِينُ عن قيمة الجرح والتعديل وأهميته، ولولا اعتناء الأئمة بتتبع الرواة، واستقصاء رواياتهم وسبرها، لكثر الوضّاعون الذين يضعون الحديث على النبي ﷺ ولا اختلط حالهم على الناس، فيأخذون عن كل من هبّ ودب.

ولهذا نجد أئمة الحديث يتكلّمون في الرواة من غير أدنى شبهة في مشروعية ذلك، للحاجة الماسّة إلى بيان حال الراوي، وسأنقل عيّنة من بيان حال الرواة وحال بعض الأحاديث عند أئمة النقد، حتى يعلم العقلانيُّون أن المحدّثين لا يهمّهم إلا آداء الحديث كما جاء عن النبي ﷺ، فمن ذلك:

• قال حماد بن زيد: «كلمنا شعبة في أن يكف عن أبان بن أبي عياش لسنّه وأهل بيته، فضمن أن يفعل ثم إجتمعنا في جنازة، فنادى من بعيد: يا أبا إسماعيل، إني قد رجعت عن ذاك لا يحل الكف عنه لأن الأمر دين» (العقيلي، 1404هـ-1984م،، صفحة 39/1).

• قال أبو بكر بن خلاد: «قلت ليحيى ابن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تذكر حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟ فقال: لَأَن يكون هؤلاء خصمائي، أحب إليَّ مِنْ أن يكون خصمي رسول الله ﷺ، يقول لم حدّثت عني حديثا ترى أنه كذب» (أبو عبد الله الحاكم، 1404، صفحة 111).

• قال أبو قدامة عبيد الله بن سعيد: «سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: مررت مع شعبة برجل يعنى يحدث فقال: كذب والله، لولا أنه لا يحل لي أن أسكت عنه لسكت» (الخطيب البغدادي، 1423هـ-2003م، صفحة 173/1).

• قال أبو زيد علي بن محمد: «كنت عند يحيى بن معين، فذكرت له حديثا سمعته من سويد بن سعيد، فذكر الحديث المذكور، فقال: والله لو كان عندي فرس ورمح لغزوت؛ سويدا في هذا الحديث» (الذهبي، 1405 هـ- 1985م،، صفحة 113/13).

• قال الإمام أحمد: «سمعت رجلا يقول ليحيى: تحفظ عن عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي عن النبي ﷺ (**أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الجَبَائِرِ**)، فقال: باطل ما حدث به معمر قط، سمعت يحيى يقول: عليه بدنة مقلدة مجللة إن كان معمر حدث بهذا قط، هذا باطل، ولو حدث بهذا عبد

الرزاق كان حلال الدم، من حدث بهذا عن عبد الرزاق؟ قالوا له: فلان، فقال: لا والله ما حدّث به معمر، وعليه حجّة من ههنا؛ يعني المسجد إلى مكة إن كان معمر حدث بهذا» (ابن حنبل الشيباني، 1422هـ-2001م، صفحة 15/3).

قال المعلّمي وهو يصف تشدّد المحدّثين في جانب الرواية: «ومن تتبع أخبارهم وأحوالهم،لم يعجب من غلبة الصدق على الرواة في تلك القرون، بل يعجب من وجود كذّابين منهم، ومن تتبّع تشدّد الأئمة في النقد، لم يعجب من كثرة من جرّحوه وأسقطوا حديثه، بل يعجب من سلامة كثير من الرواة وتوثيقهم لهم مع ذلك التشدد» (المعلّمي، 1405هـ- 1985م،، صفحة 94).

ولكن هذه الأقوال والأحكام التي دوّنها المحدّثون في كتب الرجال، ما جاءت إلا بعد أن تتبّعوا وسبروا مرويّات وأحاديث كل رجل على حدة، فمن استوفى مجامع الرواية ألحق بطبقة الحفاظ المتقنين، ومن كان دون ذلك ألحق بمن دون ذلك، وهكذا دواليك، قال الذهبي وهو يعدّد من سبقه في الكتابة في الرجال: « وقد ألّف الحفّاظ مصنفات جمّة في الجرح والتعديل، ما بين اختصار وتطويل، فأول من جُمع كلامه في ذلك: الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل: ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان، وتكلم في ذلك بعده تلامذته: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلّاس، وأبو خيثمة وتلامذتهم، كأبي زرعة، وأبى حاتم، والبخاري، ومسلم، وأبي إسحاق الجوزجاني السعدي، وخلق من بعدهم، مثل النسائي، وابن خزيمة، والترمذي، والدولابي، والعقيلي، وله مصنف مفيد في معرفة الضعفاء، ولأبي حاتم ابن حبان كتاب كبير عندي في ذلك، ولأبي أحمد بن عدي كتاب الكامل، هو أكمل الكتب وأجلّها في ذلك، وكتاب أبي الفتح الأزدي، وكتاب أبي محمد بن أبي حاتم في الجرح والتعديل، والضعفاء للدار قطني، والضعفاء للحاكم، وغير ذلك، وقد ذيل ابن طاهر المقدسي على الكامل لابن عدى بكتاب لم أره، وصنف أبو الفرج ابن الجوزي كتابا كبيرا في ذلك كنت اختصرته أولا، ثم ذيلت عليه ذيلا بعد ذيل» (الذهبي شمس الدين، 1382هـ- 1963م،، الصفحات 1/1-2).

فهل نصدق أغاليط العقلانيين وتهويلاتهم تجاه المحدثين باتهامهم بالوضع، أم نصدق واقع المحدثين وما خطته أناملهم في مصنفاتهم، التي هي أكبر شاهد على خدمة الحديث، وصيانته من الوضع؟.

2. 3. المطلب الثاني: تشديد العناية بالنسخ وحفظها ومطالبة الرواة بإخراج أصولهم:

إن أثمن ما عند المحدثين أصول سماعاتهم التي يحدّثون منها، فتجدهم يحرصون كل الحرص على السماع والتحديث منها ومراعاتها جهدهم، من ذلك ما يُذكر عن ابن معين أنه قال: «قال لي عبد الرزاق: اكتب عني حديثا واحدا من غير كتاب، قلت: لا! ولا حرف» (الذهبي، 1405 هـ- 1985م،، صفحة

568/9)، وقال عبد الله بن الإمام أحمد: «ما رأيت أبي حدّث من غير كتاب، إلا بأقل من مئة حديث» (الذهبي، 1405 هـ- 1985م،، صفحة 213/11).

ولما كان الزيف غالبا يقع في أصول الوضاعين والضعفاء، فينتحلون من خلالها الكثير من الكذب حتى يروج في ظنّهم، قطع المحدّثون السبيل أمامهم، بتتبّع تلك الأصول والتدقيق في أمرها، وهذا من أبلغ الخصال التي تحسب لهم، ومما يروى في ذلك:

• قَال زكريا بن داود الحلواني: «رأيت أبا داود السجستاني قد جعل حديث يعقوب بن كاسب وقايات على ظهور كتبه، فسألته عنه، فقال: رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها، فطالبناه بالأصول فدافعنا ثم أخرجها بعد، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيّرة بخط طري ، كانت مراسيل ، فأسندها وزاد فيها» (الذهبي، 1405 هـ- 1985م،، صفحة 159/11).

• قال البرذعي سألت أبا زرعة: «حديث رواه محمد بن أيوب بن سويد الرملي عن أبيه عن الأوزاعي قال : "حديث بارك لأمتي في بكورها؟"، قلتُ : نعم.

قال: مفتعل! ثم قال: كنت بالرملة، فرأيت شيخا جالسا بحذائي، إذا نظرت إليه سبّح، وإذا لم أنظر إليه سكت، فقلت في نفسي، هذا شيخ هو ذا يتصنع لي، فسألت عنه فقالوا: هذا محمد بن أيوب بن سويد، فقلت: لبعض أصحابنا: إذهب بنا إليه فأتيناه، فأخرج إلينا كتب أبيه أبوابا مصنفة بخط أيوب بن سويد، وقد بيّض أبوه كل باب، وقد زيد في البياض أحاديث بغير الخط الأول، فنظرت فيها فإذا الذي بخط الأول أحاديث صحاح، وإذا الزيادات أحاديث موضوعة ليست من حديث أيوب بن سويد.

قلتُ : هذا الخط الأول خط من هو؟ فقال: خط أبي، فقلت: هذه الزيادات خط من هو؟ قال خطي.

قلتُ: فهذه الأحاديث من أين جئت بها؟ قال أخرجتها من كتب أبي، قلتُ لا ضير أخرج إلي كتب أبيك التي أخرجت هذه الأحاديث منها.

قال أبو زرعة فاصفارّ لونه وبقي، وقال: الكتب ببيت المقدس، فقلت: لا ضير أنا أكتري فيُجاء بها إلي فأوجه إلى بيت المقدس، واكتب إلى من كتبك معه حتى يوجّهها فبقي، ولم يكن له جواب، فقلت له: ويحك! أما تتقي الله! ما وجدت لأبيك ما تفقه به سوى هذا، أبوك عند الناس مستور وتكذب عليه! أما تتقي الله! فلم أزل أكلمه بكلام من نحو هذا ولا يقدر لي على جواب» (أبو زرعة الرازي، 1402هـ - 1982 م، الصفحات 390/2-391).

لا يجد القارئ لمثل هذا التدقيق إلا أن يقول: رحمك الله يا أبا زرعة على صيانتك للسنة، ولو أن العقلانيين أنصفوا لشادوا بمثل هذه الجهود، ولعدّوها مكرمة لا يدانيها مكرمة، ولعتبروا الطعن في علماء الحديث والتشكيك في دفاعهم عن السنة، محض افتئات لا قبل لهم به من قريب ولا من بعيد.

3، 3. المطلب الثالث: العناية بالتأريخ.

العناية بتاريخ الرواية والوفيات من أشد ما يرتَجُّ فيه الوضّاعون، خصوصا وملابسات الوضع تحدث فيها الثغرات الكثيرة، حتى وإن حاول الوضّاع حبكها قدر استطاعته، ولهذا اعتنى بها المحدّثون وذلك لأن «التاريخ من أبرز طرق كشف الكذب والكذابين في الحديث: يحدث الراوي عمن مات قبله، أو كان يوم مات الشيخ في سن لا يحتمل السماع منه» (الجديع، 1424 هـ-2003م، صفحة 2/ 1054)، فأئمة النقد وصيارفته، ألهموا النقد وأتقنوا عملهم وحفظوه فحفظ الله به سنة نبيه ﷺ، قال سفيان الثوري: « لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ» (الخطيب البغدادي، 1423هـ- 2003م)، «ومن هنا اهتمّ المحدثون بذكر تاريخ الوفيات والمواليد، للفحص عن أحوال الرواة ومعرفة ما يدعونه من السماع واللقاء بالمشايخ، وكانوا دقيقين لما ضبطوا الوقت بكل سماع، وقدوم المحدّث البلد الفلاني في رحلة طلب العلم، ونشأ من تدقيقهم هذا ظهور مؤلّفات خاصّة في ضبط مواليد المحدّثين ووفياتهم لكشف أكاذيب الرواة» (الأعظمي، 1415هـ-1995م،، صفحة 68).

ومن الأمثلة التي تظهر صدق هذا الأمر بجلاء:

• قال عفير بن معدان الكلاعي: «قدم علينا عمر بن موسى حمص، فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر قلت له: من شيخنا هذا الصالح؟ سمه لنا نعرفه، قال فقال: خالد بن معدان، قلت له: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومائة، قلت: فأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية، قال فقلت له: اتق الله يا شيخ ولا تكذب، مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين، وأزيدك أخرى؛ أنه لم يغز أرمينية قط كان يغزو الروم» (الخطيب البغدادي، 1423هـ- 2003م، صفحة 363/1).

2- قال إسماعيل بن عياش: «كنت بالعراق، فأتاني أهل الحديث، فقالوا: هذا رجل يحدث عن خالد بن معدان، قال: فأتيته، فقلت: أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ قال: سنة ثلاث عشرة، فقلت: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بعد موته بسبع "، قال إسماعيل: " مات خالد سنة ست ومئة» (الشهرزوري، 1406هـ - 1986م،، صفحة 380/1).

إن هذين الشاهدين وغيرهما كثير، يبرزان الحاجة الماسة لمثل هذا الأمر، وتبدو ضرورة التنويه به في الدفاع عن السنة وحماية حياضها جلية، حيث أن ضبط تلك التواريخ كان كاشفا للفروق التي تنشأ بين وفيات الرواة وسماعاتهم، فلا يتمكن الوضاع من التفطن لها إلا بجهد جهيد.

4، 3. المطلب الرابع: حفظ أحاديث الوضّاعين وجمعها في مصنفات:

أولا- حفظ أحاديث الوضاعين ونسخها.

لم يكتف المحدثون في تحريهم وتوقيهم في الرواية بمعرفة أسماء الوضاعين والضعفاء فحسب، وإنما توسعوا إلى كتابة أحاديثهم من أجل حفظها، وهذا من أجل تمييزها وحذْقها، كي لا يأتي وضّاع فيدّعي زورا أنها من صحيح الحديث وأجوده، قال يحيى بن معين: «كتبنا عن الكذابين، وسجرنا به التنور، فأخرجنا به خبزاً نضيجاً» (الذهبي، 1405 هـ- 1985م،، صفحة 84/11).

ولقد جاءت روايات كثيرة عن محدثين تعنّوا حفظ المرويات الموضوعة وكتابتها، وكمثال على ذلك أسوق القصة التالية:

قال أبو بكر الأثرم: «رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين بصنعاء في زاوية وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطّلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة! فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه! فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتُبُ هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه، فأحفظها كلّها وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء بعده إنسان فيجعل بدل أبانٍ ثابتاً، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول له كذبت، إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت» (الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، 1403هـ- 1983م،، صفحة 190/2.).

ومن المحدّثين من يكتب بعض الأحاديث التي يعلم بطلانها من شدة تعجبه منها فقط، من ذلك ما أورده الذهبي في السير فقال: «قال ابن طاهر: ورأيت أنا "حديث الطير" جمع الحاكم بخطه في جزء ضخم، فكتبته للتعجب» (الذهبي، 1405 هـ- 1985م،، صفحة 17/ 176).

ويقول الحاكم مبيّنا سبب كتابة الأئمة لأحاديث الوضاعين وحفظها: «وللأئمة في ذلك غرض ظاهر وهو أن يعرفوا الحديث من أين مخرجه والمنفرد به عدل أو مجروح» (أبو عبد الله الحاكم، 1404، صفحة 31).

ومن بين الأسباب التي يكتب لأجلها المحدّثون أحاديث الضعفاء والوضاعين ما ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء بقوله: «قال يحيى بن المغيرة الرازي، عن ابن عيينة: لا تسمعوا من بقية ما كان في سُنّة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره» (الذهبي، 1405 هـ- 1985م،، صفحة 8/ 520).

قال الذهبي معلقا: «لهذا أكثر الأئمة على التشديد في أحاديث الأحكام، والترخيص قليلا لا كل الترخص في الفضائل والرقائق، فيقبلون في ذلك ما ضعف إسناده، لا ما اتهم رواته، فإن الأحاديث الموضوعة، والأحاديث الشديدة الوهن لا يلتفتون إليها، بل يروونها للتحذير منها، ولهتك لحالها، فمن دلسها أو غطى تبيانها، فهو جان على السنة، خائن لله ورسوله، فإن كان يجهل ذلك، فقد يعذر بالجهل، ولكن سلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون» (الذهبي، 1405 هـ- 1985م،).

فالشاهد من كلام الذهبي وتعليقه الماتع، أن المحدثين لا يروون الأحاديث الموضوعة إلا من باب التشهير بها، وبيان حالها وحال رواتها، ولا يمنع هذا أن يخفى بعضها على آحاد النقّاد، ولكن لا يمكن بحال أن تروج عليهم جميعا، فرحمة الله عليهم.

إذا وصل الحد بالمحدثين إلى هذا المستوى من العناية والتحفّظ، فأي تقصير يمكن أن نسمهم به وهم قد بلغوا الذروة في حفظ السنة من أيادي الوضّاعين، وهنا نعلم أن الدعوى إن كانت عارية عن البيّنة فلا حاجة إلى تبنّيها، وهذا أمر يعد ملزما للعقلانيّين، بل لكل من سولت له نفسه الطعن في منهج المحدّثين.

ثانيا- التصنيف في بيان الأحاديث الموضوعة:

لقد عمد الأئمة إلى وضع مصنّفات تعنى ببيان الأحاديث الموضوعة، حتى يجتنبها الناس ويحذروا غوائل ما تحويه من كذب على الله ورسوله، وفي المقابل نجدهم اشتغلوا بالتصنيف في جمع الصحيح، حتى يكون قريبا إلى الناس وهذا من محاسنهم، ومن المؤلفات التي اقتصرت على ذكر الموضوعات وأبانت متونها ما يلي:

تذكرة الموضوعات: أبو الفضل بن طاهر المقدسي، ت(543هـ)

الأباطيل والمنكرات والصحاح والمشاهير: الحسين بن إبراهيم الجورقاني، ت(543 هـ)

الموضوعات: أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، ت(597 هـ)

المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ابن قيم الجوزية. ت(751 هـ)

اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: جلال الدين السيوطي. ت(911 هـ)

تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: أبو الحسن بن عراق الكناني. ت(963 هـ)

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي الشوكاني. ت(1250 هـ)

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة: محمد ناصر الدين الألباني. ت(1420 هـ).

فهذه بعض الجهود المبذولة، في كشف الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وهي أكبر شاهد على أن ما تمّ نقله عن العقلانيين إنما هو محض افتراء، وحتّى لو افترضنا وجود خلل ما، أليس من الجدير بمن يروم الحق أن يرجع إلى أهل التخصّص، فيستفهم ويستشكل حتى يجد ضالته التي ينشدها في علم الحديث عند أهله، لأنهم أدرى بمكامن الغلط في الروايات «لكن المصيبة حق المصيبة، إعراض الناس عن هذا العلم العظيم، ولم يبق إلا أفراد يلمون بشيء من ظواهره، ومع ذلك فالناس لا يرجعون إليهم، بل في الناس من يمقتهم ويبغضهم ويعاديهم ويتفنن في سبهم عند كل مناسبة، ويدّعي لنفسه ما يدعي، ولا ميزان عنده إلا هواه لا غيره، وما يخالف هواه لا يبالي به، ولو كان في الصحيحين عن جماعة من الصحابة، ويحتج بما يحلو له من الروايات في أي كتاب وجد، وفيما يحتج به الواهي والساقط والموضوع» (المعلّمي، 1405هـ- 1985م،، الصفحات 90-91).

4. خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

1 – أن دعوى العقلانيين السالفة الذكر تعوزها الحجة والبرهان.

2 – الخطر الناجم عن دعاوى العقلانيين المعاصرين والذي يهدم الإسلام من أساسه.

3 – جهود المحدثين في مكافحة الوضع بادية وبارزة، والتشكيك فيها أو التقليل من شأنها ضرب من المجازفة.

4 – تنوع أساليب المحدثين في مكافحة الوضع وجديتهم في ذلك.

5 – كشف البحث استمرار المحدثين إلى وقتنا هذا في ممارسة عملية الغربلة للسنة النبوية.

5. قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**

1- ابن الجوزي جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، 1386هـ- 1966م،كتاب الموضوعات، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، بالمدينة المنورة، ط1، نشر: محمد عبد المحسن، صاحب المكتبة السلفية.

2- ابن الصلاح أبوعمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن، د.ط، 1406هـ - 1986م، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق، نور الدين عتر، سوريا- بيروت - دار الفكر- ، دار الفكر المعاصر.

3- ابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي ، 1379هـ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، عليه تعليقات العلامة، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه، محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت دار المعرفة.

4- ابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي الشافعي، ط1، 1404هـ- 1984م تهذيب التهذيب - بيروت - ، دار الفكر.

5- ابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي الشافعي، ط1، 1404هـ- 1984م، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ودراسة: د.ربيع بن هادي المدخلي، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

6- ابن حنبل الشيباني أبو عبد الله أحمد بن محمد، ط2، 1422هـ-2001م،(العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله) تحقيق، وصي الله بن محمد عباس، الرياض، دار الخاني.

7- ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم، د.ت د.ط، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر.

8- ابن رجب الحنبلي عبد الرحمن بن أحمد، 1421هـ- 2001م، ط2، شرح علل الترمذي، تحقيق : همام عبد الرحيم سعيد، الرياض- المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد.

9- ابن قيم الجوزية شمس الدين محمد بن أبي بكر ، ط1، 1390هـ-1970م.المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، سوريا،مكتبة المطبوعات الإسلامية.

10- أبو زرعة الرازي عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد، ط1، 1402هـ - 1982م، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، ، تحقيق، د. سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.

11- أدهم إسماعيل أحمد، ، ط1، د.ت.- من مصادر التاريخ الإسلامي، مصر- مطبعة صلاح الدين الكبرى.

12- الأعظمي محمد ضياء الرحمن ، ط1، 1415هـ-1995م، دراسات في الجرح والتعديل، بيروت، عالم الكتب.

13- الألباني محمد ناصر الدين،1412هـ-1992م ط1، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الرياض، مكتبة المعارف.

14- البخاري الجعفي أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة ،1407 هـ- 1987م، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسننه وأيامه تحقيق ، د. مصطفى ديب البغا، بيروت- اليمامة ، ط3، دار ابن كثير ،

15- البنا جمال ، نحو فقه جديد - السنة ودورها في الفكر الجديد- ، القاهرة- مصر، د ت ط، دار الفكر الإسلامي.

16- الجديع عبد الله بن يوسف، ط2، 1424 هـ-2003م، تحرير علوم الحديث، بيروت - لبنان، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.

17- الجورقاني أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم ، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تحقيق وتعليق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، ط4، 1422هـ-2002م. الرياض- المملكة العربية السعودية، الهند، دار الصميعي للنشر والتوزيع، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية،.

18- الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم النيسابوري المعروف بابن البيع المدخل إلى الصحيح، ط1، 1404هـ تحقيق، د. ربيع هادي عمير المدخلي، بيروت، مؤسسة الرسالة ،.

19- الخضير عبد الكريم بن عبد الله ، ط1، 1426هـ، تحقيقُ الرغبةِ في توضيح النخبة:، الرياض، المملكة العربية السعودية،مكتبة دار المنهاج.

20- الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، 1423هـ- 2003م. ط، 1الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو إسحاق إبراهيم بن مصطفى آل بحبح الدمياطي، مصر، دار الهدى.

21- الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت،1403هـ- 1983م، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق، د. محمود الطحان، الرياض- المملكة العربية السعودية، مكتبة المعارف.

22- الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز ، ط3، 1405 هـ- 1985م، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، - بيروت، مؤسسة الرسالة ،

23- الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز ، 1382هـ- 1963م، ط1، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق، علي محمد البجاوي، بيروت -لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر.

24- الرازي أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي، ط1، 1271 هـ- 1952م، الجرح والتعديل، الرازي ابن أبي حاتم، - بحيدر آباد الدكن - الهند ، بيروت- لبنان، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، دار الكتب العلمية.

25- السخاوي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن الشافعي ، 1426هـ.فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، درسة وتحقيق، د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، و د. محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد،، ط1، الرياض- المملكة العربية السعودية، مكتبة دار المنهاج.

26- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ط2، 1415هـ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، -الرياض، المملكة العربية السعودية، دار الكوثر.

27- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين ، 1417هـ- 1996م، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ت. صلاح بن محمد بن عويضة، لبنان- دار الكتب العلمية.

28- شحرور محمد ، د ت ط نحو أصول جديدة في الفقه الإسلامي <فقه المرأة>: الوصية- الإرث- القوامة- التعددية- اللباس، القاهرة ، دار الأهالي.

29- الشوكاني محمد بن علي بن محمد، ط3، 1407هـ، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق ، عبد الرحمن يحيى المعلمي، بيروت المكتب الإسلامي.

30- العقيلي أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد ، 1404هـ-1984م، ط1، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي-بيروت- لبنان ، دار المكتبة العلمية.

31- العقيلي محمد بن عمرو بن موسى بن حماد ط01، 1404هـ - 1984م، الضعفاء الكبير، ت. عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار المكتبة العلمية .

32- الفراء القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى البغدادي الحنبلي، 1419هـ- 1999م، طبقات الحنابلة، تحقيق، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة خاصة على نفقة الملك فهد بن عبد العزيز بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية.

33- القشيري النيسابوري أبو الحسين مسلم بن الحجاج ، ط1، 1412هـ-1991م، صحيح مسلم، خدمه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية" عيسى البابي الحلبي"، القاهرة، دار الحديث.

34- المعلّمي عبد الرحمن بن يحي، ط2، 1405هـ- 1985م، الأنوار الكاشفة لما في كتاب" أضواء على السنة " من الزلل والتضليل والمجازفة-بيروت ، المكتب الإسلامي.

35- المقدسي أبو الفضل بن طاهر، ط1، 1323هـ، تذكرة الموضوعات، مصر، مطبعة السعادة، على نفقة الخانجي الجمالي ومحمد أمين الخانجي وأخيه.